الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2010/SR.4

Distr.: General
19 November 2010
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الثالثة

نيويورك، ١-٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرؤساء: السيد كوسا (نائب الرئيس) . . . . . (هنغاريا)

و: الأمير الحسين (نائب الرئيس) . . . . . (الأردن)

و: السيدة مايندي سيبيا (نائبة الرئيس) ..... (جنوب أفريقيا)

المحتويات

مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) اجتماع المائدة المستديرة ١: الإدماج والحياة في المجتمع المحلي (تابع)

(ب) اجتماع المائدة المستديرة ٢: الإدماج والحق في التعليم (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتدرج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وأي جلسات أخرى في وثيقة تصويب واحدة.

10-50336X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد هيلر (المكسيك) تولى الرئاسة السيد كوسا (هنغاريا)، والأمير الحسين (الأردن)، والسيدة مايندي – سيبا (جنوب أفريقيا)، نواب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) **اجتماع المائدة المستديرة ١: الإدماج والحياة في المجتمع المحلي** (تابع)

(ب) **اجتماع المائدة المستديرة ٢: الإدماج والحق في التعليم** (تابع)

١ – **السيدة مايندي – سيبيا** (جنوب أفريقيا)، الرئيسة: أشارت إلى أن مناقشات اجتماعي المائدة المستديرة اللذين عُقدا في الجلسة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف قد ركزت على تنفيذ المادتين ١٩ و٢٤ من الاتفاقية، ودعت إلى إبداء المزيد من التعليقات عن التعليم والحياة في المجتمع المحلي.

٢ – **السيد ستينتا** (سان مارينو): قال إنه في سان مارينو تقوم اللجنة الحكومية المعنية بالإعاقة بإعداد قانون إطاري يستند إلى الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف قائلاً إن ذلك القانون سوف يوفر الأساس لسلسلة من مراسيم التنفيذ وسياسات محدَّدة ستُعتمد خلال فترة سنتين. وأشار إلى أن الهدف يتمثل في ضمان أن يكون لدى سان مارينو في عام ٢٠١٤ مجتمع مدني يشمل بالكامل الأشخاص ذوي الإعاقة ويكون متماشياً مع أحكام الاتفاقية. وأعرب عن الأمل في أن تقوم جميع الهيئات التشريعية التي سنّت قوانين جديدة من هذه الناحية بتقديم نُسخ إلى الأمانة العامة من أجل تحقيق التعاون وتبادل المعلومات وتشجيع تنفيذ الاتفاقية.

٣ – **السيد تاتيك** (صربيا): قال إنه بعد التصديق على الاتفاقية في أيار/مايو ٢٠٠٩ عكفت صربيا على تنفيذ عملية جعل التشريع الوطني متماشياً مع أحكامها. وفيما يتعلق بالمادة ٢٤ من الاتفاقية تم جعل نظام التعليم نظاماً شاملاً وفقاً للقانون. وأضاف قائلاً إنه، كعضو في الحركة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، يتطلع إلى أن يتلقى معلومات عن كيفية تحسن وضع الأطفال ذوي الإعاقة خلال السنة الدراسية الجديدة. وفيما يتعلق بالمادة ١٩ من الاتفاقية فإن قانوناً جديداً للرعاية الاجتماعية قد صدر في صربيا ويهدف إلى توفير إطار قانوني للمقاييس التي تبيَّن بالفعل أنها مقاييس فعالة وأنها نتجت عن مشاورات جرت مع السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والجهات المانحة. واختتم حديثه قائلاً إنه وفقاً للقانون الجديد سوف يجري تقديم المساعدة الشخصية، كحق، ووضع معايير لخدمات الرعاية اليومية وزيادة خدمات الدعم المتعلقة بتوفير السكن.

٤ – **السيدة كيتنير** (ألمانيا): قالت إنه على مدى العقد الماضي حققت ألمانيا بالفعل الكثير مما نصت عليه الاتفاقية، بما يشمل المادة ١٩. وأضافت قائلة إن المدونة الاجتماعية للبلد تشمل مبادئ تتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتهدف إلى تعزيز استقلاليتهم من خلال تقديم استحقاقات لدعم الاتصال وإتاحة معيشة مستقلة على أن تؤخذ في الاعتبار أفضلياتهم وظروفهم. وأشارت إلى أن إحدى الأدوات الأخرى للمدونة هي الميزانية الشخصية التي تقدَّم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الاختيار وسداد تكلفة الخدمات التي يحتاجون إليها بأنفسهم.

٥ – وواصلت حديثها قائلة إن التشريع الذي أعطى خدمات المرضى الخارجيين أولوية على خدمات المرضى المقيمين قد تم سَنه وفقاً لمبدأ إلغاء تخصيص مؤسسات لإقامة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد جرى تحويل مرافق إقامة كبيرة

إلى وحدات أصغر موجودة في دور البلديات، كما تم نقل العديد من مرافق المرضى المقيمين من مناطق معزولة في المناطق الريفية إلى مناطق مأهولة بالسكان. وفي حين أن الإقامة في وحدات غير مركزية وجمعيات إسكان إقليمية ووحدات تقدَّم فيها الرعاية للمرضى الخارجيين قد أصبحت تشكل الإجراء القياسي بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في ألمانيا فإن عملية إلغاء دور الإقامة ليست كاملة وذلك لأنها تتطلب الكثير من مرافق البنية الأساسية. وسألت أعضاء حلقة النقاش والدول الأطراف الأخرى عما إذا كانت لديهم أمثلة لأفضل الممارسات بالنسبة لعملية إلغاء الإقامة في مؤسسات وذلك من أجل تنفيذ الاتفاقية بالكامل.

٦ - **السيدة سكاون** (نيوزيلندا): قالت إنه على الرغم من أن نيوزيلندا قد أغلقت مؤسساتها الكبيرة وأن الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في المجتمع المحلي فإن خدمات الاستبدال تكون في كثير من الأحيان خدمات مؤسسية. وأضافت قائلة إن الحياة في المجتمع المحلي، حسبما ترتئيه المادة ١٩ من الاتفاقية، يعني أنه ينبغي أن تكون للأشخاص ذوي الإعاقة سيطرة على حياتهم الخاصة وأن تكون لهم علاقات بالآخرين حسب اختياراتهم الخاصة بغض النظر عن نوع الدعم الذي يحتاجون إليه. ولهذا فإن هناك حاجة إلى تغيير النموذج من حيث الطريقة التي يقدَّم بها الدعم بحيث يكون في مقدور الأشخاص ذوي الإعاقة أن يعيشوا مثل أفراد المجتمع المحلي الآخرين. وهناك بعض النُهج الجديدة التي يجري تطبيقها في نيوزيلندا والتي تشمل تخصيص ميزانية للخدمات من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يكون في مقدورهم أن يحددوا الخدمات التي يرغبون فيها؛ وفصل تقديم أماكن الإيواء عن تقديم الدعم؛ ورصد الخدمات بالنسبة للنتائج التي يحققها المستفيدون. وأشارت إلى أن التحدي يتمثل في أن تتخلى الحكومة عن قدر كافٍ من الرقابة كي تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بأن يتحكموا في حياتهم الخاصة مع معالجة المخاطر المتوقعة. وطلبت من المشاركين في الحوار أن يقدموا أمثلة لأفضل الممارسات في التفاوض من أجل تحقيق هذا التوازن.

٧ - وبالنسبة للحق في التعليم، أشارت إلى أنه في حين أن جميع المدارس التابعة للدولة في نيوزيلندا مطلوب منها أن تستوعب الطلاب ذوي الإعاقة فإن تقييماً أُجري مؤخراً قد بيَّن أن نصف هذه المدارس فقط يتبع ممارسات للشمولية الكاملة وأن بقية المدارس لا تنفِّذ إلاّ بعضاً من تلك الممارسات. وقد حدَّدت الحكومة هدفاً يتمثل في رفع نسبة المدارس التي تلتزم بالشمولية إلى ٨٠ في المائة خلال فترة السنوات الأربع القادمة. واختتمت حديثها قائلة إنها ترحب بالمعلومات التي تقدَّم من المشاركين في الحوار عن أمثلة لأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف.

٨ - **السيدة سينيو** (كينيا): رداً على الشواغل التي أثيرت في الاجتماع الثالث للمؤتمر من جانب ممثل البنك الدولي بالنسبة لاستبعاد الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة والمصابين بالتوحُّد من نظام التعليم في كينيا، قالت إن الأطفال المعوّقين بصرياً وسمعياً يلقون اهتماماً كبيراً. وإضافة إلى هذا فإن الدستور الجديد لكينيا، الذي صدر قبل خمسة أيام، ينص صراحةً على أن التعليم هو حق أساسي للجميع، بما يشمل الأطفال ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن كينيا تحتل المقدمة بالنسبة لمبادرات تنفيذ الاتفاقية وذلك بالنظر إلى أنها قد اعتمدت سياسات جديدة بشأن التعليم الخاص وبشأن الإعاقة. وأعربت عن أملها في أن يعمل البنك الدولي على نحو وثيق مع السلطات الكينية لدعم وضع استراتيجيات للوصول إلى الأطفال ذوي الإعاقة في المناطق الريفية وتنفيذ الولاية الدستورية الجديدة لتقديم التعليم الابتدائي والثانوي المجاني للجميع.

٩ - **السيد السويدي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن حكومته كانت سبَّاقة في التصديق على الاتفاقية ووضع تدابير لتنفيذها. وتماشياً مع المادة ٢٤ بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ مبادرة لإدماج جميع الأطفال ذوي الإعاقة في نظام التعليم، وهو هدف من المتوقع تحقيقه في نهاية السنة الحالية. وهناك أيضاً تعاون بين الوزارات الوطنية لمراقبة الأطفال ذوي الإعاقة في النظام العام وفي نظام التعليم الخاص. وقد اتخذت الحكومة الخطوة المبتكرة المتمثلة في نشر مجلة للأطفال الصغار ذوي الإعاقة، وهي مجلة تعرض قدرتهم الابتكارية وتعكس الوسط الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه. ويجرى توزيع المجلة في جميع المدارس التابعة للدولة وسوف تصدر قريباً كل شهر. واختتم حديثه قائلاً إن التدابير المتعلقة بتنفيذ المادة ١٩ تشمل اعتماد مذكرات تفاهم بين وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالات الاتحادية والمحلية، وكذلك تقديم مرتب شهري إلى جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل رفع مستواهم المعيشي.

١٠ - **السيدة سولورزانو - أريغادا** (نيكاراغوا): قالت إن حكومتها ملتزمة بتنفيذ الاتفاقية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت قائلة إنه كخطوة أولى في اتجاه وضع سياسات ملائمة تجري وزارة الصحة، بدعم من خبراء من كوبا، دارسة ميدانية لتحديد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد والأسباب الوراثية والأسباب الأخرى لإصابتهم بالإعاقة. وسوف تلقي الدراسة الميدانية الضوء على نطاق المسائل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وهو ما يوفر أساساً لتصميم برامج وسياسات ملائمة لدعم إدماجهم وتقديم الخدمات إليهم على قدم المساواة. وإضافة إلى هذا فإنه تماشياً مع المبدأ القائل بأنه يجب أن يكون نظام التعليم الرفيع المستوى متماشياً مع التنوع تقوم وزارة التعليم بوضع استراتيجيات تعليمية شاملة لإزالة العقبات التي تعترض التعليم.

١١ - **السيد كيم** دانغو (جمهورية كوريا): قال إن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية يحتاج إلى بيئة تدعم استقلاليتهم. وأضاف قائلاً إن المادة ١٩ من الاتفاقية، التي تؤكد على مسائل مثل حُرية الاختيار بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والحاجة إلى إقامة نظام للدعم في المجتمع المحلي، تعكس التحول في النموذج نتيجة لأسبقية النموذج الاجتماعي والنموذج المستقل على النموذج الطبي. وأضاف قائلاً إن جمهورية كوريا قد غيَّرت سياساتها بما يتماشى مع هذا التحول. وعلى سبيل المثال فإن الحكومة تدعم ٨٠ مركزاً للإقامة المستقلة، وهي مراكز يديرها أشخاص يعانون من الإعاقة وتقدم خدمات الدعم ومشورة الأقران والمساعدة الشخصية. وفي مجال التعليم أتاح مقياس اعتُمد في عام ٢٠٠٧ توفير التعليم الشامل والدعم للأطفال الذين يعانون من أنواع إعاقة مختلفة. ويجري أيضاً إعداد خطة خمسية تتعلق بالتعليم الخاص وذلك لدعم دمج طالبي التعلم ذوي الإعاقة في المجتمع. واختتم حديثه قائلاً إنه في حين لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة فإن الحكومة تخطط لمضاعفة جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف.

١٢ - **السيدة كاتشير** (ملاوي): قالت إن حكومتها، بتصديقها على الاتفاقية في عام ٢٠٠٩، قد أقرَّت بمسؤوليتها عن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يشاركوا بنشاط في التنمية الاقتصادية للبلد. وعلى هذا جرى وضع مشروع قانون بشأن توفير فرص متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد شهدت إمكانية الحصول على التعليم الشامل والتدريب والخدمات الأخرى تحسناً نتيجة للجهود المشتركة التي بُذلت من جانب الحكومة ومجلس ملاوي للأشخاص ذوي الإعاقة والكليات الفنية. وتقوم الحكومة أيضاً بسداد المصروفات للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يرغبون في الالتحاق بالمدارس الثانوية والمدارس المهنية، كما أنها تقدِّم مجموعات لإعادة

التوطين إلى خريجي المراكز المهنية ومراكز التدريب التي تعمل في مجال إعادة التأهيل. وإضافة إلى هذا فإن العاملين في القطاعين العام والخاص يجري تشجعيهم لتعيين أشخاص ذوي إعاقة على قدم المساواة. وعلى الرغم من أن الحكومة تعمل دون كلل لتنفيذ الاتفاقية فإن الموارد محدودة للغاية. وقالت إنها، من هذه الناحية، تدعو الشركاء في التنمية للتعاون في ضمان التنفيذ الناجح للبرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وسألت عما إذا كان ينبغي أن تكون عملية التحول من تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم الشامل عملية تدريجية بالنظر إلى أنها تنطوي على قدر كبير من الأعمال.

١٣ - **السيدة غيرولا** (الهند): قالت إن التعليم يوفر أساساً هاماً للمساواة في الفرص ويتيح المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة. وأضافت قائلة إن الهند كان لديها قبل اعتماد الاتفاقية بفترة طويلة إطار تشريعي صلب بالنسبة لإتاحة فرص متساوية. وهذا الإطار يشمل أحكاماً قانونية تقدمية، مثل تخصيص حصة إلزامية نسبتها ٣ في المائة من الوظائف الشاغرة في الحكومة والمؤسسات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتجري حالياً صياغة تشريع جديد بمشاركة من جهات مختلفة صاحبة مصلحة وذلك من أجل إدراج أحكام الاتفاقية في الإطار الحالي. والأنشطة الجارية التي تتماشى مع الاتفاقية تشمل تنفيذ برامج لإعادة التأهيل تستند إلى المجتمع المحلي، وتقديم التدريب لمقدمي الرعاية، واتخاذ تدابير لتحسين القدرة على الدخول إلى المباني. وبالنسبة للتعليم فقد تم إدماج حوالي ٢٦ مليون طفل من ذوي الإعاقة في نظام التعليم العام على المستويين الابتدائي والثانوي وذلك من خلال استراتيجيات تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة، بما يشمل تدريب المعلمين في مجال التعليم الشامل وإشراك الوالدين في خطط تطوير المدارس. وأشارت إلى أنه قد جرى تدريب ما يزيد عن ١٢٥ ٠٠٠ معلم في عام ٢٠٠٩ وحده. واختتمت حديثها قائلة إن فرض التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي في السنة الماضية سيكون من شأنه تعزيز الجهود التي تهدف إلى تنفيذ الاتفاقية.

١٤ - **السيدة العيسى** (قطر): قالت إن الجهود التي تبذلها قطر لتنفيذ الاتفاقية تشمل سن قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع آلية لرصد تنفيذ الاتفاقية. وأضافت قائلة إن الدولة قد جمعت الأشخاص الصم وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي العلاقة من جميع أنحاء العالم العربي معاً من أجل وضع قاموس موحَّد للصم. وأشارت إلى أن وزارة التعليم تعمل من أجل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام التعليم. وقد جرى هذا العام دمج مدرسة للصم في المجلس الأعلى للتعليم. وهناك بحوث جارية لتحديد فرص العمل والخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما جرى وضع مبادئ توجيهية لضمان إدراج خصائص في التصميم المعماري لتسهيل دخول المباني. وجرى أيضاً إنشاء مراكز تعليمية وثقافية متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. واختتمت حديثها قائلة إن حكومة قطر تؤمن إيماناً راسخاً بأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم جزء لا يتجزأ من المجتمع؛ ولهذا فإنها سوف تواصل السعي من أجل توفير حياة كريمة لجميع الأسر.

١٥ - **السيدة جيا** يانغ (الصين): قالت إن الصين، باعتبارها البلد الذي يوجد فيه أكبر عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة - وهو ٨٣ مليون شخص - لديها الكثير من الإسهامات التي تقدمها بالنسبة للمسائل قيد المناقشة. وأضافت قائلة إن الصين قد قدَّمت مؤخراً تقريرها النهائي المتعلق بتنفيذ الاتفاقية وهي تعمل على تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وبالنسبة للحياة في المجتمع المحلي فإن الحكومة قد أنشأت منازل توفر خدمات متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى الآن بلغ عدد

المنازل التي تم إنشاؤها لهذا الغرض أكثر من ٠٠٠ ٣ منزل. ومن خلال الجهود التي بذلتها الحكومة تم إدماج ٠٠٠ ٤٦٥ شخص من ذوي الإعاقة كأعضاء منتجين في المجتمع المحلي. وقالت إن الإطار القانوني المتعلق بالحق في التعليم قد جرى تعزيزه وأنه بالتوازي مع ذلك يجري التركيز على تعزيز التعليم الخاص مع إدراج نهج للتعليم الشامل. وسألت المقرر الخاص المعني بالإعاقة للجنة التنمية الاجتماعية عن الكيفية التي يمكن بها تخطي العقبات الخمس التي تعوق ممارسة الحق في التعليم.

١٦ - **السيدة ليسكار – داهليجرين** (السويد): قالت إن العرض الذي قدمته ممثلة مؤسسة الإدماج في أوروبا قد أكد أن السويد قد أحسنت صنعاً بالاستعاضة عن مؤسسات الإقامة بتقديم خدمات تعتمد على المجتمع المحلي، وهي عملية استغرقت ما يزيد عن عقد من الزمان. وأضافت قائلة إنه يوجد تشريع لضمان حكم القانون وتوفير مأوى ملائم وإتاحة فرص متساوية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وهذا التشريع أعطى من هم بحاجة إلى خدمات اجتماعية حق الطعن في حرمانهم من الخدمات. والإصلاحات التي أُدخلت على التشريع الاجتماعي للسويد في عام ١٩٩٤ تتضمن تدابير دعم لاستحقاقات مساعدة الأسر والمساعدة الشخصية وهو ما أدّى إلى مضاعفة الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في المجتمع بتمكينهم من اختيار مساعديهم ونوع الدعم الذي يرغبون فيه.

١٧ - وواصلت حديثها قائلة إنه مع ذلك فإن خدمات الدعم ليست كافية. وحكومة السويد تعمل، بمشاركة إيجابية من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، من أجل تعميم احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات المجتمع. وأشارت إلى أن المجالس المعنية بذوي الإعاقة، التي أنشئت في التسعينيات وفقاً للقواعد الموحَّدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، لها دور أيضاً كمحفل هام للحوار الجاري بين المنظمات المعنية بالمعوقين والسلطات على جميع مستويات الحكومة. وطلبت في نهاية حديثها من ممثل البنك الدولي أن يقدِّم مثالاً محدَّداً للطريقة التي تتعاون بها الوزارات المختلفة لتنفيذ التعليم الشامل.

١٨ - **السيدة سادي** (النيجر): قالت إن حكومتها قد أصدرت قوانين جديدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وأنشأت لجاناً وطنية وإقليمية لتقييم تنفيذ الاتفاقية. وقد نفذت الحكومة، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، برامج لتدريب ما يزيد عن ٥٠٠ ١ معلم في مسائل تتعلق بالإعاقة ولإثارة الوعي وبناء القدرات. وقد خُصصت نسبة ٥ في المائة من وظائف الخدمة المدنية لخريجي الجامعات ذوي الإعاقة. وأضافت قائلة إن النيجر قد شاركت في اجتماع إقليمي نظمه الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لتوحيد الجهود من أجل تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالنسبة لإثارة الوعي وتحقيق التكامل الاجتماعي فقد جرى عقد حلقات مناقشة مذاعة تليفزيونياً بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أتيحت الاتفاقية باللغات المحلية. وذكرت أنه تجري إذاعة برنامج إخباري على التليفزيون كل أسبوعين بلغة الإشارة، كما أنه جرى إنشاء اتحاد للألعاب الرياضية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة. واختتمت حديثها قائلة إن الإجراءات التي ستُتخذ في المستقبل لتنفيذ الاتفاقية سوف تشمل تغيير الاتجاهات العامة وتقديم خدمات التدريب والتوظيف والتأهيل الطبي الملائمة.

١٩ - **السيد تين غويزينيندام** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن اللجنة الأوروبية تقوم بإعداد الاستراتيجية الأوروبية للإعاقة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية، بما يشمل أحكام المادة ١٩ التي ترسي حق الأشخاص ذوي الإعاقة في أن يختاروا على قدم المساواة مكان إقامتهم والأشخاص الذين يريدون أن يعيشوا معهم. وأضاف قائلاً إن الإجراءات ذات الأولوية سوف تشمل

تدابير لدعم التحول من العيش في مؤسسات إلى العيش المستقل والعيش في المجتمع المحلي، بما يشمل تقديم خدمات تعتمد على المجتمع المحلي. ولتحقيق هذا الهدف سوف يقدَّم دعم من جانب صندوق الترابط التابع للاتحاد الأوروبي والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ تدابير لتدريب الموارد البشرية، ومواءمة الهيكل الأساسي، ووضع خطط لتمويل المساعدين الشخصيين، وتشجيع توفير ظروف عمل جيدة للوظائف المهنية، وتقديم دعم منتظم لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠ - وواصل حديثه قائلاً إنه في مجال التعليم سوف يدعم الاتحاد الأوروبي الجهود الوطنية التي تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال إطاره الاستراتيجي المتعلق بالتعليم والتدريب. وأضاف قائلاً إن أهداف هذا الدعم تشمل إزالة العقبات القانونية والتنظيمية التي تعوق التعليم والتعلم مدى الحياة؛ وتقديم الدعم للتعليم الشامل والتعلم الشخصي؛ وتحديد الاحتياجات الخاصة في وقت مبكر؛ وتدريب المهنيين العاملين في مجال التعليم على المسائل المتعلقة بالإعاقة؛ وتقديم الدعم الملائم للمعلمين؛ وتحسين إعداد التقارير المتعلقة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وبالنتائج التي يحققونها على جميع مستويات التعليم. وبالإضافة إلى هذا فإن الاتحاد الأوروبي يقدم دعماً مالياً إلى الوكالة الأوروبية للتنمية في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تشجيع المشاركة الكاملة لطالبي التعلم ذوي الإعاقة في نُظم التعليم العام والتدريب.

٢١ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي وبلجيكا، التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي حالياً، سوف يستضيفان في وقت لاحق من هذا العام اجتماعاً بشأن تنفيذ المادة ٣٣ من الاتفاقية في أوروبا. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي حريص على أن يتبادل ما لديه من خبرة في تنفيذ الاتفاقية مع جميع الدول الأطراف. ومن هذه الناحية سأل الأمانة عما يمكن للمشاركين في الاجتماع أن يفعلوه من أجل نشر المعرفة المكتسبة بما يتجاوز الوفود الموجودة في المؤتمر.

٢٢ - **السيدة مايندي – سيبيا** (جنوب أفريقيا)، الرئيسة: دعت الدول التي وقَّعت على الاتفاقية و لم تصدِّق عليها بعد إلى الإدلاء ببيانات.

٢٣ - **السيدة هيومان** (المراقبة عن الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة قد وقَّعت على الاتفاقية في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وإن الفرع التنفيذي يقوم بالأعمال التحضيرية المطلوبة للتصديق عليها من جانب مجلس الشيوخ. وأضافت قائلة إن دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة قد أدَّى إلى التزام سياسي قوي بالنسبة لإدماجهم في المجتمع المحلي، وهو ما تجلَّى في إنشاء ما يزيد عن ٤٥٠ مركزاً للعيش المستقل، وهي مراكز تعتمد على المجتمع المحلي. وأضافت قائلة إن صدور حكم للمحكمة العليا في عام ١٩٩٩ يمثل خطوة حاسمة في تأكيد حق الأشخاص ذوي الإعاقة في أن يعيشوا في البيئة المتكاملة الأكثر ملاءمة لهم، وإن صدور هذا الحكم قد أعقبه تنفيذ برامج إنفاذ قوية على مستوى الدولة والمستوى الاتحادي لحماية الحق في العيش في المجتمع المحلي. وقالت إنه بالنسبة للتعليم فإن القوانين الاتحادية لها أولوية على سياسات التعليم الذي تقدمه الدولة في ضمان تقديم التعليم العام المجاني إلى الأطفال ذوي الإعاقة على قدم المساواة. وجميع المدارس العامة والخاصة على المستويين الابتدائي والثانوي التي تحصل على تمويل من الحكومة الاتحادية مكلَّفة بأن تقدم التعليم الذي يلبي الاحتياجات الفردية في الظروف المتكاملة الأكثر ملاءمة. وسألت أعضاء فريق الحوار عن الآليات التي يجري إنشاؤها لتعزيز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني بشأن أفضل الممارسات في التعليم الشامل والدمج في المجتمع المحلي والمعيشة المستقلة.

٢٤ - **السيد باشارو** (المراقب عن نيجيريا): قال إن نيجيريا كانت من أولى البلدان التي وقّعت على الاتفاقية واستكملت تقريباً عملية التصديق عليها. وأضاف قائلاً إن المجلس الوطني قد وضع تشريعاً بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتسعى الحكومة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها، كما أن هناك يقظة بالنسبة لاحتياجاتهم الخاصة في المجتمع بصفة عامة كنتيجة للاتفاقية. وأعرب عن رغبته في أن يضيف إلى قائمة العقبات التي تعترض التعليم الشامل والتي ذكرها المقرر الخاص المعني بالإعاقة عدم المشاركة من جانب الوالدين بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة. واختتم حديثه قائلاً إنه في نيجيريا يرسل كثير من الآباء والأمهات أطفالهم ذوي الأجسام السليمة إلى المدارس وأطفالهم ذوي الإعاقة للتسول، وهو ما يمثّل مشكلة أخرى تحتاج إلى اهتمام.

٢٥ - **السيدة فورمان** (المراقبة عن إسرائيل): قالت إنه بعد مرور عشر سنوات على تشكيل لجنة ضمان حقوق متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لحكومة إسرائيل لا تزال الحكومة ملتزمة بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التشريع والتعليم وإقامة شراكة نشطة مع المجتمع المدني. وأضافت قائلة إن إسرائيل تعتبر أن المشاركة من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة لها أهمية أساسية بالنسبة لتمتعهم بحقوقهم. وأشارت إلى أن المفوض المعني بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق متساوية معاق بصرياً وسمعياً، كما أن اللجنة الاستشارية للجنة تتألف إلى حد كبير من أفراد ذوي إعاقة.

٢٦ - واستطردت قائلة إن الحكومة تعمل لتحقيق انخفاض كبير في عدد حالات العلاج النفساني في المستشفيات وذلك بتدابير من بينها أنها أصدرت في عام ٢٠٠٠ قانوناً لإدماج الأشخاص المصابين بإعاقة عقلية شديدة في المجتمع. ونتيجة لهذا فإن كثيرين من الأشخاص الذين كانوا يعيشون من قبل في مؤسسات أصبحوا يقيمون الآن في مساكن مستقلة تقدِّم المساعدة، أو في منازل جماعية، وينخرطون في أنشطة يومية في المجتمع المحلي. وقد أصبح مشروع ''المجتمعات المحلية الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة'' جزءاً من النظام الرسمي للخدمة الاجتماعية في عام ٢٠٠٩. وأشارت إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى أقليات أو إلى جماعات ليست ممثَّلة بالكامل يواجهون استبعاداً مزدوجاً، وسألت المشاركين في الحوار عما إذا كانت هذه المشكلة تعالَج في بلدان مختلفة وعن كيفية معالجتها.

٢٧ - **السيدة بلوم** (المراقبة عن كولومبيا): قالت إن حكومتها قد حققت تقدماً في إجراءاتها المحلية من أجل التصديق على الاتفاقية، بما يشمل استعراض الاتفاقية والموافقة عليها من جانب المحكمة الدستورية. وأضافت قائلة إن تحسين نوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب اتباع نهج متكامل وشامل ويشترك في تنفيذه ليس فقط قطاع الصحة بل أيضاً قطاعات التعليم والثقافة والنقل والإسكان والعدل، ضمن قطاعات أخرى. وذكرت أن الدولة قد وضعت إطاراً تشريعياً يستند إلى مدخلات قدِّمت من جانب الكثير من مختلف الوكالات الحكومية على جميع المستويات، وكذلك من جانب المجتمع المدني. وأشارت إلى أنه قد جرى في عام ٢٠٠٧ إنشاء مجلس وطني معني بالإعاقة كهيئة دائمة مسؤولة عن تنفيذ ورصد السياسة العامة. والمجلس يضم ممثلين رفيعي المستوى للوكالات والمنظمات الحكومية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. واختتمت حديثها قائلة إن التصديق على الاتفاقية سوف يعزِّز أيضاً التشريع والاستراتيجيات الشاملة لدعم حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش تحت ظل ظروف متساوية.

٢٨ - **السيد غاني** (المراقب عن توغو): قال إن السياسات التي تتبعها توغو بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة قد جرى تطويرها استناداً إلى التوصيات والصكوك الدولية الصادرة

عن الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن أحكام الاتفاقية، التي سيتم التصديق عليها قريباً، سوف يتم دمجها أيضاً في السياسة العامة. وأشار إلى أن الإطار القانوني الحالي للأشخاص ذوي الإعاقة يوفر لهم الحماية الاجتماعية بموجب الدستور وكذلك، بموجب قانون صدر في عام ٢٠٠٤، حقهم في التعليم والتدريب المهني والتعيين في وظائف. ووفقاً لهذا فإنه يجري تقديم منح للإسكان والتعليم إلى الطلاب ذوي الإعاقة. واختتم حديثه قائلاً إن الجهود التي تبذلها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لإثارة الوعي كان لها أثر كبير على الاتجاهات العامة. واختتم حديثه قائلاً إن الأفراد ذوي الإعاقة يُنظر إليهم كمواطنين كاملي الأهلية يسهمون في تنمية البلد وينبغي أن يكونوا قادرين على أن يتمتعوا بحقهم في المشاركة في المجتمع.

٢٩ - **السيد ريسر** (مجلس الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة): قال إنه، كخبير في مجال التعليم الشامل، يود أن يتناول بعض النقاط التي أثيرت. وأضاف قائلاً إن خبرته في تقديم برامج تدريبية حول العالم قد بيَّنت أن العقبات التي تعترض التعليم الشامل هي نفس العقبات بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للبلد. ونموذج العجز، الذي ينظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة نظرة سلبية وأشير إليه من جانب المقرر الخاص المعني بالإعاقة على أنه يشكِّل عائقاً، لا يزال يجري تطبيقه في التدريب المتعلق بالتعليم الخاص في الجامعات وكليات المعلمين. وأضاف قائلاً إنه في المفاوضات التي جرت بشأن الاتفاقية بُذلت جهود نشطة للإبقاء على النموذج القديم للتعليم الخاص خارج نطاق لغة المادة ٢٤ وذلك لأنه ينبغي بدلاً من ذلك أن تتحرك الدول نحو توفير أماكن الإيواء وتقديم الدعم في الظروف العامة. وأعرب عن تأييده للدعوة إلى تبادل أمثلة لهذه الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم وذلك لأن عددها قليل ويمكن أن تقدِّم رؤى هامة.

٣٠ - وواصل حديثه قائلاً إن وضع الأطفال ذوي الإعاقة في ظروف عامة هو الخطوة الأولى فحسب. ويجب أن تتغيَّر نُظم التعليم كي تستوعب جميع أنواع الأطفال. وهذا يشمل عملية لتدريب جميع المعلمين وليس فقط الأخصائيين. وأشار إلى أن الهند تقدِّم مثالاً جديراً بالثناء من خلال برامجها التدريبية القصيرة الأجل لمعلمي الفصول الدراسية النظاميين الذين يلبون الآن حاجات مجموعة واسعة النطاق من الأطفال. وبالنظر إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى أن يكونوا جزءاً من تحول النموذج فإنه ينبغي أن تقدِّم الدول تمويلاً لدعم إثارة الوعي من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تغيير مواقف المهنيين العاملين في مجال التعليم والأطفال. وأعرب عن موافقته على ما ذكره ممثل نيجيريا من أن مواقف الوالدين تشكل عقبة. وذكر أن تغيير المواقف في المجتمع سوف يغيِّر مواقف الوالدين أيضاً. واختتم حديثه قائلاً إنه يمكن أيضاً للأشخاص ذوي الإعاقة أن يستخدموا قدراتهم وخبراتهم كأمثلة للمساعدة في حفز الوالدين على أن يصبحا حلفاء في صراع أطفالهم من أجل الحصول على حقوق بدلاً من أن يكونوا محرِّضين على وضعهم في دور إقامة مؤسسية.

٣١ - **السيدة بيلايز نيرفايز** (نائبة رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت رداً على الأسئلة المتعلقة بالتعليم الشامل إن تحويل مدارس التعليم الخاص إلى مراكز للتعليم الشامل ينطوي على عملية لتزويدها بموارد لدعم الاندماج في النظام المدرسي العادي. وعلى سبيل المثال فإنه في إسبانيا تقوم مراكز الموارد هذه بتحديد مواد يمكن لطالبي التعلم ذوي الإعاقة أن يستخدموها في المدارس العادية، كما أنها تعمل مع الأسر وتدعم المعلمين لمساعدتهم في تلبية الحاجات الخاصة للطلاب. وأضافت قائلة إنه لذلك من الممكن أن تكون مراكز الموارد بمثابة أماكن لتحويل الطلاب ذوي الإعاقة إلى طلاب عاديين في مجتمعاتهم المحلية. واختتمت حديثها قائلة إن استراتيجيات التعاون الدولي المتعلقة بالتعليم لن تتحقق بالكامل ما لم تكن متضمنة

لتمويل يخصَّص تحديداً للاستراتيجيات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٢ - **السيد شالكلين** (المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعاقة في لجنة التنمية الاجتماعية): قال رداً على السؤال الذي وجَّهه ممثل الصين إن العقبات الخمس التي تعترض التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة هي نموذج العجز؛ ونقص الموارد والإرادة السياسية لتنفيذ سياسات وتشريعات؛ وعدم وجود وسائل لدخول المدارس؛ ونقص الدعم المقدَّم من المعلمين ومن الاتحادات التي يكون لها في كثير من الأحيان مصلحة اقتصادية في الإبقاء على مرافق تعليم منفصلة؛ ووجود قصور في فهم الموظفين الإداريين والمعلمين في المدارس للإطار القانوني. وأعرب في نهاية حديثه عن موافقته على أنه ينبغي أن يُنظر إلى نقص الوعي بين الوالدين على أنه عقبة إضافية.

٣٣ - **السيدة إيتو** (رئيسية أمانة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إنه سيكون من دواعي إعراب اللجنة عن تقديرها أن تقدِّم الدول الأطراف والجهات الموقِّعة معلومات عن ما لديها من خبرة في تنفيذ مختلف مواد الاتفاقية بحيث يكون من الممكن أن تكون تلك المعلومات متاحة على موقع شبكة ''الويب'' الخاص بالاتفاقية.

٣٤ - **الأمير الحسين** (الأردن)، الرئيس: قدَّم تهانيه إلى تايلند وجامايكا لتصديقهما على الاتفاقية.

٣٥ - **السيد كوسا** (هنغاريا)، الرئيس: أعرب عن أمله في أن تكثِّف الدول جهودها وتفرض ضغوطاً على هياكلها الحكومية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوقهم.

٣٦ - **السيدة مايندي – سيبيا** (جنوب أفريقيا)، الرئيسة: قالت إنه ينبغي أن يكون جميع الحاضرين على مستوى المسؤوليات والتحديات التي بيَّنتها المناقشات. وأضافت قائلة إن الجلسة العامة الرفيعة المستوى المقبلة التي ستعقدها الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية سوف تتيح فرصة لبحث التعاون بشأن مسائل الإعاقة من منظور تلك الأهداف. وأشارت إلى أن أفضل الممارسات التي جرى تبادلها في المؤتمر لها فائدة، غير أنه ينبغي توسيع نطاق تبادل أفضل الممارسات كي يشمل بلداناً أخرى أيضاً.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥.